



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد والسياحة

تصفيير
البيروقراطية
ZERO BUREAUCRACY

مجالس
المتعاملين
CUSTOMER
COUNCILS

مجالس المتعاملين

ادارة التسجيل التجاري والوكالات



مفهوم تصفيير البيروقراطية:

- تبسيط الإجراءات الحكومية
- إزالة الخطوات غير الضرورية
- تقليل المستندات المطلوبة
- تقليل رحلة و زمن خدمة المتعامل
- الاعتماد على تبادل البيانات بين الجهات دون تكرار طلب المستندات



الهدف من المشروع:

- تحسين رحلة المتعامل
- تقليل الاجراءات لخدمات إدارة التسجيل التجاري والوكالات
- رفع كفاءة الخدمات الحكومية
- تقليل الجهد والوقت على المتعامل والموظف
- تعزيز التكامل بين الجهات الاتحادية والمحلية



في إطار مشروع تصفيير الإجراءات وتبسيط رحلة المتعامل، قامت الوزارة بمراجعة سلسلة خدمات فرع المنشأة الأجنبية، وتم إجراء التعديل على النحو الآتي:

أولاًً:

- شهادة الموافقة المبدئية لفرع منشأة أجنبية
- تعديل و / أو تجديد شهادة الموافقة المبدئية لفرع منشأة أجنبية حيث تم الغاء الخدمتين و الاعتماد على السلطات المختصة في اصدار الرخصة.



قبل التحسين :

كانت رحلة تسجيل فرع منشأة أجنبية تمر بخطوات إضافية غير ضرورية، حيث كان المتعامل ملزماً بتقديم خدمة شهادة الموافقة المبدئية كمرحلة تمهيدية قبل التسجيل، ثم قد يحتاج لاحقاً إلى خدمة تعديل أو تمديد الموافقة المبدئية في حال رغب بتغيير البيانات أو في حال انتهاء صلاحية الموافقة. هذه الإجراءات كانت تتطلب طلبات منفصلة ومرافقات مكررة وتدخل موظفين لمراجعتها، مما أطّال مدة الإنجاز وأُوجد تكراراً غير مبرر دون أي قيمة مضافة للمتعامل.



بعد التحسين :

ضمن مشروع التصفيير تم إلغاء خدمة الموافقة المبدئية بالكامل وإلغاء خدمة تعديل/تمديد الموافقة المبدئية، لأن هذه المرحلة لم تعد لها حاجة في النموذج الجديد. وأصبح الاعتماد مباشرة على المستندات الصادرة من جهات الترخيص المحلية، مما سمح للمتعامل بالانتقال فوراً إلى خدمة تسجيل الفرع دون أي إجراءات إضافية. هذا التغيير اختصر الوقت وأزال التكرار وحقق تجربة أكثر سلاسة وكفاءة للمتعامل.

رحلة المتعامل قيد فرع منشأة أجنبية تم تقليل الرحلة من 4 خطوات إلى خطوتين

قبل التحسين

كانت رحلة قيد فرع منشأة أجنبية طويلة وتتضمن أربع خطوات متتابعة، تبدأ بحجز الاسم التجاري والحصول على شهادة الموافقة المبدئية من الجهة المحلية، ثم إصدار شهادة الموافقة المبدئية من الوزارة، يليها استخراج الرخصة الاقتصادية من السلطة المختصة، وأخيراً قيد المنشأة في الوزارة. هذا التسلسل كان يفرض على المتعامل المرور بإجراءات متكررة لا تضيف قيمة حقيقية، ويطيل زمن إنجاز المعاملة بشكل غير ضروري.

بعد التحسين

تم إعادة هندسة الرحلة واختصارها إلى خطوتين فقط. لم يعد المتعامل بحاجة لأي موافقات مبدئية، سواء من الجهة المحلية أو من الوزارة، وأصبحت الرحلة تعتمد مباشرة على استخراج الرخصة الاقتصادية من السلطة المختصة ثم الانتقال فوراً إلى قيد المنشأة في الوزارة. هذا التبسيط أزال التكرار، خفض الوقت بشكل كبير، وحقق تجربة أسرع وأوضح للمتعامل.

رحلة المتعامل لخدمة تعديل قيد فرع منشأة أجنبية تم تقليل المستندات المطلوبة

قبل التحسين

كانت رحلة تعديل قيد فرع منشأة أجنبية تتطلب من المتعامل رفع عدد كبير من المستندات لإثبات أي تعديل، سواء كان التغيير بسيطاً مثل تحديث المدير أو تعديل الاسم أو تغيير العنوان أو وكيل الخدمات. وكانت جميع المستندات تُراجع من قبل موظف الوزارة، مما يطيل وقت الإنجاز ويضيف خطوات متكررة

بعد التحسين

تم اعتماد سياسة جديدة تختصر الرحلة بالكامل، حيث لم يعد المتعامل مطالباً برفع أي مستندات إضافية عند تعديل بيانات الفرع داخل الدولة، لأن الوزارة ستعتمد مباشرة على البيانات والمستندات الصادرة من السلطة المختصة بعد إجراء التعديل (مثل المدير، الاسم التجاري، العنوان، وكيل الخدمات وغيرها). أما في حال تعديل بيانات الشركة الأم، فيلزم فقط تقديم مستندات مصدقة حسب الأصول ثبت التعديل المطلوب، مثل تغيير عنوان الشركة الأم، رئيس المال، الملاك، أو الشكل القانوني. وبهذا تم تقليل المستندات إلى الحد الأدنى.

رحلة المتعامل لخدمة إلغاء قيد منشأة أجنبية تم تقليل الرحلة من 4 خطوات إلى خطوة واحدة

قبل التحسين

كانت إجراءات إلغاء قيد فرع منشأة أجنبية طويلة ومتعددة الخطوات؛ إذ كان المتعامل يحتاج أولاً إلى رفع مستندات لإلغاء القيد في الوزارة قبل إلغاء الرخصة في السلطة المختصة، ثم رفع إعلان الشطب وفقاً للنموذج المعتمد في الوزارة وبعد شهر من تاريخ الإعلان يتم اصدار قرار الإلغاء في الوزارة ثم يتم إلغاء الرخصة من السلطة المختصة

بعد التحسين

ضمن منهجية تبسيط الإجراءات وتحقيق مفهوم تصفيير البيروقراطية، تم تحديث آلية شطب المنشآت بالكامل. أصبح المتعامل يلغى الرخصة الاقتصادية أولاً لدى السلطة المختصة، ثم تعتمد الوزارة مباشرة على شهادة الإلغاء الصادرة من السلطة لإتمام إلغاء القيد دون طلب أي مستند إضافي. كما تم إلغاء إجراءات نشر الإعلان الخاصة بالشطب، حيث تكتفي الوزارة بالمستخرج الصادر من السلطات المختصة لإنهاء العملية فوراً. وبذلك تم اختصار الرحلة من أربع خطوات إلى خطوة واحدة فقط، مع تجربة أسرع وأكثر وضوحاً للمتعامل.

رحلة المتعامل لخدمة إعادة قيد فرع منشأة أجنبية ملغاة

قبل التحسين

كانت إعادة قيد فرع منشأة أجنبية ملغاة تطلب من المتعامل تقديم مستندات كثيرة للوزارة.

بعد التحسين

ضمن منهجية تبسيط الإجراءات وتحقيق مفهوم تصفيير البيروقراطية، تم الاعتماد على الرخصة الفعالة الصادرة من السلطات المختصة و من ثم يتم تفعيل القيد بالوزارة.

رحلة المتعامل لخدمة شهادة من يهمه الأمر للشركات المساهمة الخاصة

قبل التحسين

كان المتعامل مضطراً لرفع مجموعة كبيرة من المرفقات بشكل يدوي، تشمل الرخصة التجارية، ومحضر الجمعية العمومية، وموافقات الجهات المعنية، و هوئيات وإقرارات أعضاء مجلس الإدارة، إضافة إلى شهادة محدثة من أمين سجل الأسماء عند تعديل هيكل المساهمين. وكانت جميع هذه المستندات تُراجع من قبل موظف الوزارة قبل إصدار الموافقة، ثم إصدار الشهادة، مما جعل العملية أطول وأكثر تعقيداً على المتعامل.

بعد التحسين

أصبحت الخدمة فورية بالكامل دون أي مراجعة من الموظف، ودون أي متطلبات إضافية. يرفق المتعامل فقط المستند المرتبط بالتعديل إذا لم يكن قد قدمه سابقاً في خدمة أخرى، ويتولى النظام التحقق منه تلقائياً قبل إصدار الشهادة مباشرة بعد الدفع. وقد تم تبسيط الرحلة إلى ثلاثة خطوات فقط: اختيار الخدمة، تسجيل الدخول بالهوية الرقمية، تعبئة البيانات وإرفاق المستند عند الحاجة، ليتم بعدها إصدار الشهادة فوراً دون أي تأخير.

رحلة المتعامل الموافقة على عقد اجتماع الجمعية العمومية للشركات المساهمة تم التعديل على الخاصة

قبل التحسين

قبل التحسين، كانت خدمة عقد اجتماع الجمعية العمومية تتضمن خطوات معقدة وتدخلات كثيرة من الموظفين؛ فاختيار نوع الاجتماع كان غالباً يؤدي إلى تحويل الطلب للمراجعة، كما كان المتعامل يُدخل تاريخ الاجتماع يدوياً دون أي ضوابط تمنع اختيار تاريخ غير قانونية. إضافةً إلى ذلك، كان المتعامل مطالباً بإدخال رابط الاجتماع والرموز التعريفية بشكل يدوي، ورفع المرفقات داخل النظام، مما يزيد احتمالية الخطأ ويؤخر الإنجاز. حتى البنود المطابقة للقانون كانت في كثير من الأحيان تحول للموظف دون حاجة حقيقة، إضافةً إلى طلب محاضر مجلس الإدارة رغم عدم الحاجة لها ، مع غياب آلية منة لإقرار تقليل مدة الدعوة، مما جعل العملية أقل سلاسة وأكثر تعقيداً على المتعامل.

بعد التحسين

بعد التحسين، أصبحت خدمة اجتماع الجمعية العمومية أكثر سهولة وسرعة؛ فالاجتماع السنوي يعتمد الآن فورياً دون أي تدخل من الموظف، مع تطبيق ضبط ذكي لتاريخ الاجتماعات وتنبيهات فورية تمنع إدخال أي تاريخ مخالف للقانون. وتمت إضافة خيار إقرار تقليل مدة الدعوة بنص قانوني واضح، إلى جانب إنشاء بريد موحد تستقبل الوزارة من خلاله رابط الاجتماع ونسخة الإعلان. كما تم حذف الحقول الخاصة بالرابط والرموز السرية من النظام بالكامل للاجتماع، وسحب محضر الاجتماع السابق تلقائياً دون الحاجة لرفعه يدوياً، إضافةً إلى إلغاء طلب محاضر مجلس الإدارة. وبذلك أصبح التحويل للموظف مخصوصاً فقط بالحالات القانونية مثل الاجتماعات الخاصة أو البنود الإضافية، مما يجعل الخدمة أكثر سرعة ووضوحاً للمتعامل.

رحلة المتعامل تجديد قيد شركة مساهمة خاصة قبل التحسين

قبل التحسين، كانت عملية تجديد القيد تتطلب من المتعامل رفع المرفقات الأساسية يدوياً دون أي أدوات مساندة أو تحقق تلقائي داخل النظام، بما في ذلك شهادة أمين سجل الأسهم التي لم يكن النظام يتحقق من حداثة تاريخها. كما كانت هناك مرافق إضافية تُطلب دون ضرورة فعلية أو سند قانوني، إضافة إلى غياب مسار واضح للتعامل مع الشركات الحكومية المستثناء، مما جعل الإجراء أطول وأكثر تعقيداً على المتعامل.

بعد التحسين

بعد التحسين، أصبحت عملية تجديد القيد أبسط بكثير؛ إذ لم يعد المتعامل بحاجة لإدخال أي بيانات تخص الشركة أو القيد أو رأس المال، حيث يقوم النظام بسحبها تلقائياً. ويكفي إدخال تاريخ شهادة أمين السجل ليقوم النظام بتنبيه المتعامل مباشرة في حال كانت الشهادة قديمة، مع إضافة تعهد إلكتروني يؤكّد صحة بيانات المساهمين دون الحاجة لرفع مستندات إضافية. كما أصبح محضر الجمعية والميزانية يُسحبان تلقائياً من الخدمات السابقة، وتم حذف المرفقات غير الضرورية بالكامل. وتم توفير خيار واضح ومخصص للشركات الحكومية المستثناء، مع مسار مراجعة دقيق يضمن صحة الاستثناء وسهولة استكمال الطلب.